

التقرير السنوي السادس عشر
لرابطة الصحافة البحرينية



البحرين 2025

إدارة المجتمع بالخوف



رابطة الصحافة البحرينية
Bahrain press Association

رابطة الصحافة البحرينية

رابطة تعني بالدفاع عن حرية
الصحافة والإعلام في البحرين
• تأسست في 9 يوليو 2011
• مقرها لندن - المملكة المتحدة



البحرين 2025: إدارة المجتمع بالخوف

التقرير السنوي السادس عشر لرابطة الصحافة البحرينية

الفهرس

04

المقدمة

06

ثانيًا: محطات من العام 2025

14

ثالثًا: كيف يتحول الحفاظ على الأمن
من هدف نبيل إلى فزاعة لسلب الحريات؟

18

رابعًا: كيف فقدت الصحافة في البحرين
دورها كوسيط بين الدولة والمجتمع؟

23

خامسًا: التوصيات

المقدمة

بمناسبة اليوم العالمي لحرية الصحافة 2026، تُصدر رابطة الصحافة البحرينية تقريرها السنوي عن أوضاع حرية الصحافة والرأي والتعبير في البحرين خلال عام 2025، تحت عنوان: "البحرين 2025: إدارة المجتمع بالخوف"، في عام يمكن توصيفه بمرحلة انتقال من القمع المتقطع إلى الضبط الشامل والمنهجي، تشريعياً وأمنياً وأخلاقياً.

تعكس هذه التسمية الخلاصة الجوهرية لمسار عامٍ اتسم بتوسّع أدوات الضبط والسيطرة على المجال العام، من خلال بناء منظومة متكاملة تقوم على الردع الوقائي، والتجريم المسبق، والتطويع القانوني لحرية الرأي والتعبير.

لم يعد الخوف نتيجة جانبية للملاحظات الأمنية أو الأحكام القضائية. لقد تحوّل إلى أداة إدارة عامة تُستخدم لضبط المجال السياسي والإعلامي والديني وحتى الاجتماعي. لم تكتفِ الدولة بمعاكبة الأصوات الناقدة، بل عملت على تعميم رسالة مفادها أن أي خروج عن الخطاب الرسمي، أو أي تعبير مستقل في القضايا الداخلية أو الإقليمية، قد يفضي إلى الاستدعاء أو المحاكمة أو الإقصاء. ويتجلى ذلك في تزاوج واضح بين التشريع والممارسة، حيث جاء إقرار قانون الصحافة الجديد بما أسهم في توسّع صلاحيات المؤسسات الحكومية، بالتوازي مع سطوة إدارة الجرائم الإلكترونية واستمرار استهداف الشعائر الدينية وتجريم التضامن السياسي، ليؤسسوا معاً لبيئة تُدار بالخوف المنهجي لا بالضمانات الدستورية.

وشهد عام 2025 تصاعداً ملحوظاً في وتيرة الانتهاكات التي طالت الصحفيين والكتّاب والنشطاء والمواطنين، حيث وثّقت الرابطة نحو 74 حالة انتهاك تنوّعت بين اعتقالات واستجوابات وأحكام قضائية ومنع من التغطية، إلى جانب تضيق ديني واسع خلال موسم عاشوراء، واستهداف ممنهج لكل أشكال التعبير الناقدة للأداء الحكومي أو المتضامنة مع القضية الفلسطينية. وبلغ عدد قضايا الرأي والتعبير التي انتهت إلى اعتقال أو استجواب أكثر من 60 حالة، فيما صدرت أحكام قضائية في 10 قضايا، في مؤشر على توسّع دائرة العقاب وتحولها من أداة ردع إلى سياسة إدارة يومية للمجال العام.

وبذلك، يرتفع مجموع الانتهاكات التي وثّقتها رابطة الصحافة البحرينية منذ اندلاع الاحتجاجات في فبراير/شباط 2011 حتى نهاية عام 2025 إلى أكثر من ألفي انتهاك، في مسار تراكمي يؤكد أن البحرين تعيش أزمة حقيقية في علاقة السلطة مع حرية التعبير.

لم تكن هذه الانتهاكات أحداثاً معزولة أو استثنائية، بل جاءت ضمن سياق متكامل يجمع بين التشريع والممارسة. ففي مايو/أيار 2025، أُقرّ قانون الصحافة الجديد بعد أكثر من 13 عامًا من الانتظار، لا بوصفه انفراجة تشريعية، بل باعتباره إطاراً قانونياً يشرعن استهداف العمل الصحفي والإعلام الإلكتروني، ويُبقي الصحفيين والمؤسسات الإعلامية تحت تهديد دائم بالملاحقة

والمحاكمات، في تأكيد على أن السياسة الخارجية باتت من المحرّمات التعبيرية. في المقابل، شكّل عام 2025 ذروة جديدة في استهداف الطائفة الشيعية دينيًا، حيث تحوّل موسم عاشوراء إلى ساحة مواجهة أمنية مفتوحة، شملت إزالة المظاهر الدينية، وفرض الحصار على بعض المناطق، واعتقال منشدين ورجال دين ومواطنين، فضلًا عن محاكمات بتهم «التحريض على الإرهاب» بسبب ملابس أو رموز دينية. ويأتي هذا التضييق بوصفه ممارسة سنوية متكررة، تتوسع عامًا بعد عام. كما برز خلال 2025 دور إدارة الجرائم الإلكترونية بوصفها شرطة أخلاق ورأي في آن واحد، حيث استُخدمت قوانين «الآداب العامة» لملاحقة محتوى اجتماعي لا يحمل أي مضمون سياسي، وصولًا إلى فرض عقوبات قاسية شملت السجن والإبعاد النهائي، بما يعكس انتقال الدولة من ضبط الخطاب السياسي إلى تطويع المجال الاجتماعي نفسه وفق معايير أخلاقية غامضة وغير شفافة. كما استمرت الإدارة في ملاحقة النشطاء وابتزازهم عبر سياسة الاستدعاء والإجبار على كتابة التعهدات وحذف منشوراتهم الناقدة للحكومة وسياساتها. يأتي هذا التقرير كقراءة تحليلية لمسار يتجه بثبات نحو تضييق شامل على المجال العام في البحرين، وي طرح أسئلة جوهرية حول مستقبل الصحافة وحدود التعبير وإمكانية أي إصلاح حقيقي في ظل تشريعات تُجرّم النقد، وممارسات تُكافئ الصمت وتُعاقب على الرأي.

والإغلاق عبر نصوص فضفاضة تُحيل عمليًا إلى قانون العقوبات، وتُخضع الفضاء الرقمي لرقابة إدارية مباشرة. مثل هذا القانون نقطة تحوّل مفصلية في بنية السيطرة وقمع حرية الرأي والتعبير، إذ انتقلت الدولة من إدارة الانتهاكات إلى تقنينها.

على المستوى الإجرائي، عكس عام 2025 حساسية مفرطة للمنظومة القانونية تجاه أي نقد يطال السلطات الثلاث، حيث جرى توظيف القضاء في ملاحقة محامين وصحافيين ورجال دين ومواطنين عاديين، بتهم متكررة مثل «إساءة استعمال وسائل التواصل الاجتماعي»، و«نشر أخبار كاذبة»، و«المساس بنسيج المجتمع»، و«الإخلال بالآداب العامة»، وهي تهم باتت تشكّل القاموس الجنائي الجاهز لتجريم الرأي في البحرين.

كما شهد العام استهدافًا مباشرًا للصحافة الدولية، تمثل في إلغاء تأشيرة أحد أبرز مراسلي وكالة أنباء دولية بعد نشر تقرير حقوقي، في رسالة واضحة مفادها أن الرقابة لم تعد محلية فحسب، بل تمتد إلى التغطية الأجنبية.

وسجّل التقرير تصعيدًا لافتًا في تسييس القضايا الإقليمية داخل المجال العام البحريني. ورغم السماح الشكلي والانتقائي بتجمعات تضامنية محدودة مع القضية الفلسطينية، استهدفت السلطات بشكل مباشر الأصوات التي تجاوزت الخطاب الرمزي إلى النقد السياسي، سواء عبر القصائد أو الخطب الدينية أو التصريحات الإعلامية. كما جرى قمع أي تعبير مخالف للموقف الرسمي للدولة خلال بعض القضايا الإقليمية، عبر الاستدعاءات والتعهدات القسرية



ثانيًا: محطات
من العام 2025

تقنين القمع: إقرار قانون صحافة يشرعن استهداف الإعلام

تمثل ردعًا اقتصاديًا وإجرائيًا عبر غرامات مرتفعة وصلاحيات الحجب وإلغاء التراخيص التي قد تُجهز على المنصات الصغيرة مع إبقاء مسارات الملاحقة الجنائية عبر القوانين الموازية مفتوحة. تكشف القراءة المعمقة للنصوص أن هذه مواد القانون الجديد لا تقدم أي انفراجة حقيقية في مجال الحريات. كما أنها تعزز من أدوات الدولة لإحكام السيطرة على الفضاءين الإعلامي والإلكتروني، وتُبقى الصحفيين والمؤسسات الإعلامية تحت تهديد دائم بالمحاكمات والإغلاق الإداري. ورغم حذف عقوبة الحبس المباشر من مواد قانون الصحافة الجديد، يبقى القانون الإحالة العامة إلى "أي عقوبة أشدّ في قوانين أخرى"، بما يسمح بمحاكمة الصحفيين ونشطاء الإنترنت بموجب قانون العقوبات أو غيره، وهو ما يفتح الباب أمام عقوبات سجنية مغلظة، وعليه، يصبح "إلغاء الحبس" مجرد خدعة موجهة للمجتمع الدولي لتجميل صورة البحرين الحقوقية، فيما الواقع لا يزال كما هو: الصحفيون عرضة للسجن تحت غطاء قوانين أخرى.

مثل مسار تعديل الإطار القانوني المنظم للصحافة والطباعة والنشر في 2025 محطة فاصلة، وذلك مع انتقال التضييق من مستوى الممارسة الأمنية والقضائية إلى بنية تشريعية قابلة للتعميم على الصحافة التقليدية والفضاء الرقمي معًا.

وأدانت رابطة الصحافة البحرينية إصدار قانون الصحافة والإعلام الإلكتروني رقم (41) لسنة 2025، الذي صادق عليه وأصدره ملك البلاد بتاريخ 30 أكتوبر 2025 بعد إقراره من مجلسي الشورى والنواب.

يمثل القانون تراجعًا خطيرًا عن الالتزامات الدستورية والدولية لحرية الرأي والتعبير والحريات الصحافية في البحرين، ويوسّع الرقابة المسبقة والإجراءات الإدارية العقابية لتشمل الإعلام الرقمي، مع إبقاء أبواب الملاحقة الجنائية مفتوحة عبر التشريعات الأخرى، وفي مقدمتها قانون العقوبات وقانون الإرهاب.

يعدّ القانون انتكاسة لتعارضه الصارخ مع العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية (المادة 19) الذي يشترط أن تكون القيود على حرية الرأي والتعبير وحرية الصحافة محدّدة بدقّة وضرورية ومتناسبة مع غاية مشروعة. كما أنه يستخدم صيغًا فضفاضة من قبيل "المصلحة الوطنية" و"التعرّض" بدل "التحريض على العنف"، ما يوسّع التأويل الجنائي. كما يتضمن القانون على مواد

ما يجعل الانتقاد الجوهري للسياسات أو الأداء الحكومي في دائرة الحظر الدائم. هذا وتخوّل المواد (74) و(75) و(78) المحاكم ووزارة الإعلام تعطيل الصحف أو حجب المواقع "لمدة لا تقل عن ثلاثة أشهر" بل حتى "سنة كاملة أو إلغاء الترخيص" حتى قبل صدور حكم نهائي (مادة 78). هذه عقوبات مسبقة قبل الإدانة القضائية تتعارض بوضوح مع مبدأ افتراض البراءة. كما تتيح المادة (75) مصادرة وحذف المحتوى، ما يحول القانون إلى أداة لإعدام المادة الصحفية رقمياً.

تمنح المواد (84) و(85) وزارة الإعلام صلاحية توجيه الإنذارات للصحف والمواقع وإلزامها بنشر نص الإنذار، ما يعني تدخلًا تنفيذياً مباشراً في المحتوى التحريري. كذلك تجيز تعطيل أو إلغاء الترخيص إذا "تعرضت السياسة التحريرية للمصلحة الوطنية"، وهي صيغة فضفاضة تسمح للسلطة باعتبار أي رأي معارض تهديداً للأمن الوطني.

يمثل القانون الجديد أداة أشدّ وطأة في يد السلطات لتعطيل العمل الصحفي المستقل وخنق حرية الرأي والتعبير، وذلك عبر تقنين الرقابة ومنع تشكّل فضاءات بديلة للرأي والنقاش العام في البلاد.

يقر القانون توسيع الرقابة إلى الفضاء الرقمي وإخضاعه للترخيص وإمكانية التعليق والإلغاء، وهو ما يعني تحويل آخر متنفسٍ نسبي للمجتمع المدني في البحرين إلى فضاء مُراقب ومحكوم بقرارات تنفيذية واسعة. وتعيد المادتان (16) و(22) فرض الترخيص المسبق كشرط لممارسة أي نشاط صحفي أو إعلامي أو حتى الطباعة والنشر، وهو ما يتعارض مع المبدأ الذي يعتبر الترخيص المسبق شكلاً من أشكال المنع الوقائي. كما أن إضافة عقوبة مالية تصل إلى "خمسة آلاف دينار" يفتح المجال أمام التمييز السياسي والإداري في منح التراخيص أو رفضها.

يوسّع القانون من صلاحيات الإيقاف المؤقت والحجب والمصادرة الإدارية للمحتوى، ما يعني عملياً إنزال "عقوبة مسبقة" قبل صدور أحكام باتّة، وهو ما يتناقض مع قرينة البراءة والمعايير الدولية للمشروعية والضرورة والتناسب.

تنص المادة (69) على تجريم "التعرض" للدين أو ملك البلاد بدلاً من "الإساءة" أو "التحريض"، وهو ما يمنح النيابة العامة سلطة تقديرية مطلقة لتجريم أي رأي.

يمنح القانون المؤسسات النظامية مثل الوزارات والهيئات الحكومية كافة حصانة قانونية موازية للحصانة الدستورية لملك البلاد،

القضاء كأداة ردع:

محاكمة الرأي بتهم "الشرف والاعتبار"

كشف عام 2025 عن توظيف متزايد للقضاء بوصفه أداة ردع سياسي ناعم عبر إعادة توصيف النقد العلني إلى نزاعات جنائية تتصل بـ "الشرف والاعتبار". حوكم المحامي راشد البنعلي في فبراير/شباط 2025 بعد شكوى تقدم بها نائب برلماني على خلفية منشور انتقادي، وانتهت القضية بإدانتته وتغريمه والحكم عليه بالحبس قبل استبدال العقوبة بعقوبة بديلة لاحقًا. تعكس هذه القضية نمطًا متكررًا يستهدف إسكات الأصوات الناقدة عبر تحميلها كلفة نفسية وقانونية طويلة الأمد، حتى حين لا يُنفذ الحبس فعليًا. يكمن الخطر هنا في تحويل القضاء من مساحة للفصل في النزاعات إلى أداة ضبط للخطاب العام، حيث يصبح مجرد اللجوء إلى المحاكم رسالة ردعية لبقية الفاعلين في المجال العام.



■ المحامي راشد البنعلي

عاشوراء تحت الحصار:

استهداف الشعائر الدينية بالقوة والمنع

شهد موسم عاشوراء 2025 تصعيدًا في التضييق على الشعائر الدينية للطائفة الشيعية. بدأت الأحداث بإزالة مظاهر الحداد في قرية الدراز قبل حلول شهر محرم، ما أدى إلى اشتباكات وإصابة المواطن حسن العنقوز في الرأس، تلاها فرض حصار على المنطقة ومنع دخول رجال دين.



كما سُجّلت إزالة لافتات عاشورائية في مناطق أخرى، واعتقال واستدعاء عشرات من رجال الدين والمنشدين الدينيين "الرواديد" ورؤساء المآتم، مع تهديدات تتعلق بالرموز والشعارات الدينية. تكشف هذه الممارسات عن تحويل الطقس الديني إلى ملف أمني يُدار بمنطق المنع لا التنظيم.

واصلت السلطات الأمنية خلال يوليو/ حزيران استهداف عدد من الأشخاص على خلفية منشورات دينية تتعلق بعاشوراء، فمنذ 1 يوليو، سُجّل ما لا يقل عن 30 استدعاءً لرجال دين ومنشدين ورؤساء مآتم للتحقيق، إلى جانب اعتقال ثلاثة رجال دين هم: الشيخ عيسى المؤمن، الشيخ كاظم درويش والشيخ حسين عبد الكريم ملا عطية، ومنشدين هما: مجتبي العابد وسيد محمود الموسوي.

وشملت الاستدعاءات الشيخ ميثم السلطان والسيد محيي الدين المشعل وآخرين، إضافة إلى الرادود مهدي سهوان وعلي حماد والرادود عبد الأمير البلادي، إلى جانب رؤساء عدد من الحسينيات من بينهم رئيس حسينية كرزكان وعضو المجلس البلدي سابقًا جاسم المهدي.

التضامن مع فلسطين تحت العقاب



■ إبراهيم شريف

رغم السماح بتجمعات تضامنية محدودة مع القضية الفلسطينية، شهد عام 2025 استهدافًا مباشرًا لكل تعبير يتجاوز الإطار الرمزي المسموح. في مارس/آذار، جرى اعتقال الرادود مهدي سهوان بعد إلقائه قصيدة تضامنية مع غزة خلال مناسبة دينية.

لاحقًا، في نوفمبر/تشرين الثاني، اعتُقل المعارض السياسي إبراهيم شريف فور عودته من بيروت بسبب تصريحات إعلامية حول فلسطين والمقاطعة، ليُحال إلى محاكمة انتهت بالحكم عليه بالسجن ستة أشهر وغرامة مالية.

تمثل واقعة اعتقال ومحاكمة إبراهيم شريف محطة دالة على توسيع نطاق العقاب ليشمل الرأي المعبر عنه خارج الحدود الجغرافية للدولة. التصريحات الإعلامية التي أدلى بها في بيروت كانت كافية لاعتقاله فور وصوله، وخضوعه لمحاكمة مطولة. وتعكس هذه الحالة رسالة واضحة مفادها أن المواطنة التعبيرية مشروطة، وأن حدود العقاب لا تقف عند حدود الدولة، بل تلاحق الرأي أينما قيل.

منع التظاهر السلمي: إدارة الاحتجاج بالترخيص والمنع الانتقائي

واصلت السلطات خلال 2025 تعطيل الحق في التجمع السلمي عبر آلية الترخيص الانتقائي، خصوصًا فيما يتعلق باعتصامات الجمعية البحرينية لمقاومة التطبيع. فقد رُفضت عدة طلبات ترخيص، أحيانًا بسبب "عنوان الفعالية"، وأحيانًا بذريعة "الظروف الإقليمية"، دون الاستناد إلى مواد قانونية واضحة.

يعكس هذا السلوك إدارة دقيقة للاحتجاج تُبقي الحق قائمًا نظريًا وتفرغه عمليًا، عبر جعل كل فعالية عرضة للتفاوض والتحذير أو المنع، بما يعزز مناخ الردع المسبق ويحد من المبادرة المجتمعية.

إدارة الجرائم الإلكترونية كشرطة رأي

برزت إدارة الجرائم الإلكترونية خلال 2025 كأداة مركزية لضبط الخطاب العام عبر الاستدعاءات الفورية والتحقيقات المطولة وفرض التعهدات بعدم النشر. استُخدمت هذه الآلية على نطاق واسع في قضايا النقد للسياسات الحكومية والتضامن مع فلسطين والمواقف تجاه بعض القضايا الإقليمية، حيث أُفرج عن بعض المستدعين مقابل حذف المحتوى والتعهد بالصمت. يمثل هذا النمط انتقالًا من العقوبة اللاحقة إلى الردع الوقائي حيث يصبح مجرد الاستدعاء كافيًا لإعادة ضبط السلوك العام.





تكميم الفضاء الرقمي: ملاحقة الحسابات الجماعية دون شفافية

في ديسمبر/كانون الأول 2025، أعلنت السلطات اتخاذ إجراءات قانونية بحق تسع حسابات على مواقع التواصل الاجتماعي بدعوى إثارة الفتنة والكراهية، مع التحذير من إعادة نشر محتواها أو دعمها عبر التعليقات، دون الكشف عن أسماء هذه الحسابات أو معايير تصنيفها. تأسس هذه السياسة لبيئة رقمية غامضة، يصبح فيها المستخدم مهددًا بالعقاب حتى دون معرفة الخطوط الحمراء، ما يعزز الرقابة الذاتية ويقيد التفاعل العام.



الصحافة المحلية الغائبة: صمت إعلامي تجاه القمع والتضامن

سجّل عام 2025 استمرار غياب الصحافة المحلية المرخصة عن تغطية الملفات السياسية الوطنية بوضوح، كذلك القضايا الإقليمية، سواء عبر التجاهل أو الاكتفاء بنقل الروايات الرسمية. يكتسب هذا الغياب دلالة خاصة في ضوء الدور المفترض للإعلام في الرقابة والمساءلة. لا يعكس هذا الصمت ضعفًا مهنيًا فحسب، بل يشير إلى بيئة إعلامية مُدارة تُحدّد فيها حدود التغطية مسبقًا.



الخوف كسياسة عامة: من العقوبة إلى الردع المسبق

تُظهر حصيلة عام 2025 أن الخوف لم يعد نتيجة عرضية للانتهاكات، بل أداة إدارة متكاملة للمجتمع. من خلال التشريع، والاستدعاء والتشهير والمنع والعقوبات، يعاد تشكيل المجال العام على أساس ما هو مسموح وما هو مُكلف. بهذا المعنى، تتقاطع جميع محطات العام عند فكرة واحدة، وهي إدارة المجتمع بالخوف لا عبر القمع العنيف، وذلك عبر منظومة هادئة تُنتج الصمت وتكافئ بالامتثال.



ثالثاً: كيف يتحول الحفاظ
على الأمن من هدف نبيل
إلى فزاعة لسلب الحريات؟

تعتمد البحرين سياسية مجحفة حين يتعلق الامر بالرأي الآخر أو الحرية في التعبير، تتحكم الدولة في كل مفاصل الإعلام والصحافة وتتبنى رؤية واحدة بسياق واحد للأحداث والخطط والمشاريع بما يتناسب مع سياساتها وخططها وطريقتها في إدارة الدولة، وهو حال عديد الدول التي لم تكتمل تجربتها الديمقراطية.

خلال لقاء مع أهالي قرية الدراز بمركز المحافظة الشمالية في أكتوبر/ تشرين الأول من عام 2024، أكد وزير الداخلية الشيخ راشد بن عبدالله آل خليفة أن "البحرين لا ناقة لها ولا جمل في الأحداث العالمية والإقليمية التي تحدث في المنطقة، غير تعاطفنا مع الضحايا"، ما اعتبر حينها دعوة مبطنة للتخلي عن الاحتجاجات التي شهدتها القرية تضامناً مع فلسطين ولبنان، الوزير أعطى توجيهاً لتركيز الخطاب في جامع الصادق (المسجد الرئيسي في الدراز) على الشؤون "الدينية وليس السياسية" لتجنب الاضطرابات التي قد تؤدي إلى اللجوء للحلول الأمنية، حسب تعبيره.

يرى الوزير الذي يسمح بتجمع أسبوعي ضد الحرب الإسرائيلية على غزة في منطقة العدلية وأحيانا في المحرق منذ بدأ الحرب الإسرائيلية على غزة في أكتوبر/ تشرين الأول 2023، أنه لا يمكن للمحسوسين على

المعارضة البحرينية - باعتبار هذا المسجد كان دائما صوتا للمعارضة الشيعية منذ 2011 - التعبير عن تضامنهم مع فلسطين ولبنان بحرية، لأن ذلك "يؤدي لزعة الأمن" في رأيه.

وكانت رابطة الصحافة البحرينية قد أدانت في وقت سابق استدعاء العشرات من نشطاء مواقع التواصل الاجتماعي وإجبارهم على حذف المنشورات تحت تهديد اتهامهم بتمجيد الإرهاب. وأشارت الرابطة إلى أن إدارة مكافحة الجرائم الإلكترونية التابعة لوزارة الداخلية تتصرف على نحو مخالف للدستور والقانون من خلال ترهيب النشطاء والسياسيين والفاعلين في المجتمع المدني وتهديدهم والتحكم فيما ينشرونه على هذه المنصات.

بالنتيجة، هناك دائماً ميزان مختل بين واجب الحفاظ على الأمن وحماية الحق في حرية التعبير في البحرين، كما غيرها من الدول التي لا تزال شعوبها تبحث عن نافذة حقيقية على الديمقراطية، وحتى تلك التي تمتلك أنظمة ديمقراطية وفي ظل الوضع العالمي الحالي وصعود القوى اليمينية والشعبوية في عدة دول غربية، يستخدم الإضرار بالأمن كفزاعة للتعدي على الحريات

وتقليصها، كما يقول الصحفي المتخصص في الشأن الأمني مهند صبري، ويضيف: "كما إنها سمة عامة ومستمرة في كل ديكتاتوريات الشرق الأوسط، بالرغم من وجود قوانين تفصيلية جدا لكل أشكال الحريات وما يندرج تحت حرية الرأي والتعبير، وحرية النشر والكتابة وخلافه، وبين ما يعتبر إضرار ومساس بالأمن". يشير صبري إلى ما ذهبت إليه دول يمكن اعتبارها دولاً ديمقراطية، من ملاحقة لمنتقدي إسرائيل وحربها على غزة "يستخدم الأمن كحجة لمصادرة الحريات والتعدي عليها، فكل من يتكلم فيما يتعلق بحرب غزة يتم وصمه بدعم الإرهاب أو معاداة السامية، لدرجة أن نص دعم الإرهاب ومعاداة السامية فقدما معناهما جراء استخدامهما بشكل خاطئ تمامًا وفيه توجه لمصادرة الحريات ولضرب الأعداء السياسيين والتشهير بالأشخاص".

يتجه السياق العالمي كما يشرح صبري، إلى الهجوم على الحريات بشكل عنيف ومنها حرية التعبير والرأي، ليس على المستوى الصحفي فقط بينما على المستوى العام، حيث يتم إلقاء القبض على أشخاص ويتم ترحيلهم بشكل قانوني أو غير قانوني بسبب آرائهم على مواقع التواصل الاجتماعي، وقال: "للأسف حتى العالم المتقدم الديمقراطي، قاب

قوسين ليتبنى هذا النهج الديكتاتوري التام، مبشرًا بدخولنا نفق مظلم فيما يتعلق بنزع الحكومات للحريات".

وفي مختلف دول غرب جنوب آسيا تستخدم السلطة وأربابها تهم السب والقذف لكي تنكل بالمعارضين والصحفيين، كما يحدث في مصر والبحرين وغيرها من الدول، والحديث لصبري، أما قضية منظمات المجتمع المدني في مصر التي بدأت في عام 2011 وانتهت العام الماضي، استخدم النظام فيها تهم مفرقة عن تلقي تمويل اجنبي بشكل غير قانوني واستهدف بها مجموعة من منظمات المجتمع المدني وعدد من النشطاء، وبالرغم من استمرار القضية لأكثر من عشرة أعوام وتعرض كل من تم اتهامه فيها للتنكيل، لم تقدم الدولة دليلا واحد على اي اتهام ضد اي من المتهمين".

الأمن عامل مهم وأساسي لاستقرار الدول والمجتمعات، ولبناء أنظمة سياسية واقتصادية واجتماعية مزدهرة، ولجلب الاستثمارات وغيرها من الخطط التي تصب في صالح البلد، لذا فإن الحفاظ على الأمن هو أولوية لدى العديد من البلدان، والبحرين لا تختلف عنهم في ذلك، ولكن هذا "الهدف النبيل" أصبح أداة لقمع حرية الرأي والتعبير.

العكس، فهي مهمة للأمن وبإمكانها الكشف عن الخروقات الأمنية وتقوية مؤسسات الدولة، وهذه الحجج الواهية غير مقبولة“ كما قال داغر، مشيراً إلى أنه غالباً ما يخطط الزعماء الاستبداديون بين أمن مناصبهم في السلطة وبين الأمن القومي، فيقع على عاتق الصحفيين واجب تجاه الدولة ولكن ليس عليهم على الإطلاق واجب التغطية على الممارسات الفاسدة أو الممارسات الاستبدادية أو الصمت عنها، على العكس من ذلك، هذا هو سبب وجود الصحافة“.

في الحقيقة، الرأي المخالف لآراء المسؤولين في الدولة، كذلك العمل الصحفي الساعي لكشف الحقائق وتطوير التجارب الديمقراطية، لا يسهمان في زعزعة الأمن، بل إن اعتقال الصحفيين والناس على أساس التعبير عن آرائهم المخالفة لرأي الدولة هو ما يزعزع الأمن، كما أن الربط بين اطمئنان بقاء النظام ورجاله في السلطة وبين أمن البلد والسلم الأهلي هي ممارسة استبدادية تتبعها الأنظمة الشمولية غير الديمقراطية لبقائها في السلطة، لا الأنظمة الحريصة على تطوير تجاربها السياسية والاجتماعية واستكمال نواقصها.

يقول رئيس قسم الشرق الأوسط في المنظمة جوناثان داغر: ”في أغلب الدول في الشرق الأوسط يتعرض الصحفيون للاعتقال والاستجواب أو حتى القتل بحجة الدفاع عن مصلحة الأمن القومي للبلد، وهذا أمر غير مقبول أبداً، فالصحفيين يقومون بواجبهم في إعلام الرأي العام بمعلومات مهمة لضمان خلق رأي عام سليم قائم على الحقائق في البلاد، وأن تشويه سمعتهم والاعتداء عليهم واعتقالهم بحجة الإخلال بأمن الدولة هو ادعاء كاذب لا يمكن قبوله بأي حال من الأحوال“.

وأشار داغر إلى أن البحرين ليست مختلفة عن الدول المحيطة بها كإيران ومصر التي تتهم الصحفيين والناشطين والمعارضين بالانضمام لمنظمة إرهابية أو بالترويج لبروبغاندا ضد الدولة تمهيداً لاعتقالهم ومحاكمتهم لأن لهم رأي آخر عن الدولة، يضيف ”المساس بالأمن هي التهمة ذاتها التي تستخدم لاعتقال الصحفيين والبلوغرز في هذه البلدان“.

”نرى ذلك يتكرر في عدد من البلدان، حيث الأمن هو حجة الأنظمة القمعية للتسلط على المعلومات والرأي العام الذي تتم تغذيته عبر الصحافة والأخبار، حرية التعبير وحرية الصحافة ليست عدوة الأمن، بل على

كانت الصحافة البحرينية، في لحظات مفصلية من تاريخ البحرين (2001-2011) نافذة للتعبير عن التعددية الفكرية والسياسية، ووسيطًا بين المجتمع والدولة. وقتئذ، لعبت الصحف اليومية دورًا يتجاوز نشر الأخبار الرسمية؛ إذ مثلت منابر للنقاش العام ومكانًا لصياغة رأي عام وطني حول قضايا الإصلاح السياسي، التعليم، الاقتصاد ومختلف جوانب حياة البحرينيين.

مثلت أحداث البحرين السياسية والأمنية عام 2011 منعطفًا سلبيًا وفرضت تغييرات سلبية في البنية السياسية والقانونية وانتكاسة للحريات السياسية وبما يشمل الحريات الصحافية في البلاد، ليتحوّل هذا الدور تدريجيًا من مراقبة المشهد ومُحاسبة السلطة إلى مجرد قنوات ناقلة للبيانات الحكومية، يتمحور جوهر وجودها في وظيفة دعائية أكثر من كونها وسائل إعلام مستقلة.

في تحليل نقدي لمحتوى لبعض من أبرز الصحف البحرينية خلال مسح لأخبارها المحلية ليوم 24 سبتمبر/أيلول 2025، بما يشمل تحليل مضامينها في ضوء معايير حرية الصحافة وحرية الرأي والتعبير، تظهر الصحف نمطًا متقاربًا في هيكل الأخبار المحلية، يمكن تلخيصه في أربع فئات أساسية:

الأخبار الرسمية الحكومية والبرلمانية: الغالبية العظمى من العناوين تتعلق بأنشطة رسمية

(اجتماعات وزارية، تصريحات برلمانية، زيارات وفود، أو تدشين مشاريع). في صحيفة الأيام، مثلًا، وردت أخبار عن "توفير لقاح الإنفلونزا" و"إطلاق برامج تدريبية بالتعاون مع مؤسسات رسمية"، بينما ركّزت الوطن على بيانات مجلسي النواب والشورى، وبرقيات التهاني والتعازي الرسمية. أما أخبار الخليج فقدّمت تغطية لافتتاح جناح البحرين في إكسبو 2025 واجتماعات رسمية أخرى.

الاقتصاد والأعمال: لا تحمل المواد الاقتصادية المعروضة في الصحف طابعًا تحليليًا أو نقديًا، بل تُكتب غالبًا كإعلانات مؤسسية: شراكات مصرفية، مشاريع حكومية، معارض استثمارية. لا وجود لمقالات تطرح أسئلة حول البطالة، الدين العام، أو معضلات الاقتصاد المحلي.

الأمن والقضاء: حضور الأخبار الأمنية والقضائية متكرر، في صورة بيانات مختصرة: ضبط قضايا إلكترونية، إحالة أفراد إلى المحاكم، أو بيانات النيابة العامة. هذه الأخبار تنقل فقط الرواية الرسمية للجهات الأمنية، من دون تفكيك أو مساءلة أو تضمين روايات بديلة أو حتى متابعات معمقة لهذه الأخبار.

الخدمات العامة والصحة والتعليم: هناك مساحة لأخبار خدمية - مثل حملات

التطعيم، افتتاح مرافق جديدة - لكن هذه التغطية تأخذ شكل "إعلان نجاحات حكومية" أكثر من كونها تقارير ميدانية تعكس تجارب المواطنين أو نقد مستوى الخدمة.

غياب الصوت النقدي

بمراجعة عينات اليوم، لم يتضمن أي خبر أو مقال في الصفحات المحلية مسالة مباشرة لسياسات الدولة أو طرح أسئلة صريحة حول جدوى القرارات الحكومية. لم وجوج لأي تقارير ميدانية تبحث في هموم المواطنين أو تنقل أصوات معارضة. حتى مقالات الرأي، التي يمكن أن توفر مساحة أوسع للتعبير، لم تستطع أن تخلق حالة أو واجهة حقيقية للجدل والتعددية.

هذا الغياب ليس صدفة، بل هو انعكاس لبنية سياسية وقانونية وتنظيمية جعلت من الصحافة البحرينية رهينة إرادات رأس المال المرتبط بالدولة ومؤسساتها ورجالها وقوانين الإعلام والجرائم الإلكترونية، التي تجرّم انتقاد السلطات وتضيّق الخناق على أي خطاب مغاير. وبهذا، تتلاشى الوظيفة الأساسية للصحافة كمجال للجدال العام، لتحل محلها وظيفة تسويقية لقرارات الحكومة.

يجعل هذا النمط السائد من الصحف الثلاث "آلة دعائية حكومية" أكثر من كونها وسائل إعلام مستقلة. ويمكن ملاحظة أن هناك

ثلاثة مؤشرات على ذلك:

الانتقائية في التغطية: تركز جميع الصحف على ما تعتبرها إنجازات رسمية أو فعاليات إيجابية، بينما تغيب القضايا المثيرة للجدل مثل الاحتجاجات العمالية وملفات حقوق الإنسان أو قضايا الفساد.

اللغة المستخدمة: عناوين مثل "لفت الأنظار"، "نجاح جديد"، "تعاون مثمر" تُعيد إنتاج خطاب الإنجاز الرسمي وتغيب عنها أي صياغات تساؤلية أو نقدية.

تجانس الخط التحريري: لا تظهر أية اختلافات جوهرية بين الصحف الثلاث. جميعها تعكس توجهًا موحدًا: تعزيز الرواية الرسمية وسردية الدولة في تفسير الأحداث اليومية داخل البحرين وإقصاء الأصوات المستقلة أو التي تتبنى رواية مغايرة.

صحافة الرأي: صوت أحادي

كانت الصحافة البحرينية معروفة بمساحات الرأي والجدال اليومي حول السياسات الحكومية والتطورات السياسية والحياة الاقتصادية في البلاد عبر كتاب من مشارب وتخصصات مختلفة. اليوم، تبدو الصفحات مقننة بدقة وتتماشى معظم المقالات مع الخط العام، بينما الأصوات الناقدة تكاد تختفي. المقالات التي تُنشر عن قضايا سياسية أو اجتماعية، غالبًا ما تُعيد

إنتاج خطاب الدولة وتبرره، بدلاً من مساءلته ونقده. وبهذا، تحولت "صحافة الرأي" من منصة للنقاش الحر إلى مرآة إضافية للرواية الرسمية، ما يفاقم أزمة غياب التعددية في البحرين.

ما يتضح من خلال كل ما سبق هو أن الصحافة البحرينية تمر بتحول عميق: من أداة رقابة ومساءلة إلى مؤسسات تابعة للدولة.

هذا التحول لم يأت فجأة؛ بل هو نتاج متدرج لسياسات متراكمة منذ مطلع الألفية. بدءاً من القوانين المقيدة مثل قانون المطبوعات والنشر إلى قانون الجرائم الإلكترونية، هذه القوانين التي خلقت بيئة رقابية صارمة. مروراً بتأثيرات ملكية الصحف التي ترتبط بشكل مباشر أو غير مباشر بمصالح الدولة أو مقربين من السلطة التنفيذية، وصولاً إلى الرقابة الذاتية حيث يمارس الصحفيون رقابة مسبقة خوفاً من غضب المسؤولين في الدولة والملاحقات القانونية أو خسارة الوظائف، ما يجعل اللغة الرسمية تتغلغل حتى في تفاصيل التغطية الإخبارية التي تحولت لمزايدات على البيانات الحكومية في التفضيم والتضخيم.

إن تحويل الصحافة إلى مجرد مؤسسات نشر حكومية يترك آثاراً خطيرة على المجتمع. في

مقدمة هذه الآثار "فقدان الثقة" حيث سرعان ما يدرك القارئ المحلي أن الصحف لا تنقل صوته ولا تمثل اهتماماته، فينتجه إلى الإعلام الخارجي أو منصات التواصل. كذلك "غياب النقاش العام"، حيث أن ندرة أو غياب الأصوات المستقلة يُضعف إمكانيات الحوار الداخلي ويجعل القرارات الحكومية تمرّ من دون مساءلة مجتمعية. كذلك "تضييق آفاق الإصلاح"، فمن دون صحافة ناقدة، لا يمكن رصد الفجوات أو دفع أي إصلاحات حقيقية في التعليم أو الاقتصاد أو العدالة الاجتماعية.

خاتمة

يكشف تحليل محتوى يوم واحد لثلاث صحف كبرى في البحرين بوضوح أن الصحافة البحرينية لم تعد وسيطاً بين الدولة والمجتمع، هي أقرب ما تكون كملحق دعائي للسلطة. تعكس الصحف خطاباً متشابهاً يكرّس إنجازات رسمية ويقصي النقد والمساءلة ومعايشة أوضاع المواطنين واحتياجاتهم. وبهذا، تتحول الصحافة من أداة محاسبة إلى أداة تزيين ومن مرآة للمجتمع إلى بوق للحكومة.

حرية الصحافة ليست ترفاً؛ بل هي شرط أساسي لأي مجتمع يرغب في التطور والاستقرار، أن غياب الصحافة المستقلة لا يضر بالصحافيين فقط بل يضعف المجتمع

الرسمية - فإن المجتمع سيستمر في خسارة أهم أدواته للتعبير والمساءلة، ويزداد اعتماد المواطنين على منصات خارجية ومنابر منفي لا يمكن أن تعوض دور الصحافة الوطنية الحرة. إن إعادة الاعتبار للصحافة البحرينية كسلطة رابعة يتطلب وجود إرادة سياسية عليا تؤمن بأن هذا المسار القائم الآن يمثل خطرًا على استقرار الدولة وتطورها.

بأسره ويقوّض قدرته على مواجهة تحديات الداخل والخارج. إن تحويل الصحافة البحرينية إلى منبر دعائي رسمي هو نتيجة خيارات سياسية وقانونية قابلة للمراجعة والتصحيح. يجب أن تنظر الحكومة إلى إعادة فتح المجال العام أمام الصحافة المستقلة باعتباره مطلبًا حقوقيًا، فهو قبل ذلك، ضرورة لضمان توازن الدولة والمجتمع وتعزيز ثقة المواطنين في دولتهم ومؤسساتهم. إذا بقيت الصحافة على وضعها الحالي - مجرد صدى للرواية

وعليه، يجب على الحكومة البحرينية:

- **مراجعة الإطار القانوني:** تعديل قوانين الصحافة والمطبوعات والجرائم الإلكترونية بما يتوافق مع التزامات البحرين الوطنية والدولية في مجال حرية التعبير.
- **ضمان استقلالية المؤسسات الإعلامية:** إنهاء تبعية الصحف لدوائر النفوذ السياسي والاقتصادي والسماح بتأسيس منصات وصحف مستقلة جديدة.
- **إتاحة الوصول للمعلومات:** اعتماد تشريعات واضحة تكفل حق الحصول على المعلومات العامة، ما يمكن الصحافة من أداء دورها الرقابي بحرية واستقلالية.



خامسًا: التوصيات

التوصيات

في ضوء ما وثّقته رابطة الصحافة البحرينية خلال عام 2025 من تصاعد ممنهج في الانتهاكات وتحوّل الخوف إلى أداة إدارة عامة للمجالات السياسية والإعلامية والدينية والاجتماعية، تؤكد الرابطة أن معالجة الأزمة تتطلب تحولاً جذرياً في علاقة الدولة بحرية التعبير والصحافة. وعليه، توصي رابطة الصحافة البحرينية بما يلي:

- الإفراج الفوري وغير المشروط عن جميع نشطاء المجتمع المدني المحتجزين أو المحكومين بسبب آرائهم أو نشاطهم السلمي، ووقف جميع أشكال الاستدعاء التعسفي والتعهدات القسرية التي تُفرض خارج إطار القانون.
- إلغاء أو تعليق العمل بالنصوص القانونية الفضفاضة التي تُستخدم لتجريم الرأي، وعلى رأسها مواد "الأخبار الكاذبة"، "إساءة استخدام وسائل التواصل الاجتماعي"، "المساس بالنسيج الاجتماعي"، إلى حين موافقتها مع المعايير الدولية.
- إعادة الجنسية البحرينية لجميع الصحفيين والكتاب والنشطاء السياسيين الذين أُسقطت جنسياتهم لأسباب سياسية، بوصف ذلك مدخلاً أساسياً لأي مصالحة وطنية جادة، وخطوة اختبار حقيقية لصدقية الإصلاح.
- تجميد قانون الصحافة بصيغته الحالية، وقف تطبيق مواده المقيدة وفتح حوار شفاف مع الصحفيين والمؤسسات المستقلة ومنظمات المجتمع المدني لصياغة قانون إعلامي عصري يحمي حرية الصحافة.
- إنهاء احتكار الدولة والمتنفذين للإعلام والسماح بإنشاء وسائل إعلام مستقلة تحريراً، وضمان حقها في التغطية دون تدخل أمني أو إداري.
- حماية الإعلام الرقمي بوصفه المجال الأخير المتبقي للتعبير العام ووقف سياسة الترخيص القسري والإغلاق الإداري للمواقع والمنصات الإلكترونية.
- إعادة تعريف صلاحيات إدارة الجرائم الإلكترونية وحصرها في الجرائم التقنية الفعلية، ومنع استخدامها كأداة رقابة على الرأي والمحتوى السياسي والديني والاجتماعي، مع إخضاع أعمالها لرقابة قضائية مستقلة.
- وقف توظيف القضاء كأداة ردع سياسي، وضمان استقلاله ومنع استخدامه دعاوى إسكات النقد المتصل بالشأن العام.

- الدعوة إلى مراجعة شاملة لفلسفة "الأمن" في إدارة الدولة عبر الانتقال من منطق الردع والخوف إلى منطق الثقة والحقوق، باعتبار حرية التعبير عنصر استقرار لا تهديدًا له.
- ضمان حرية ممارسة الشعائر الدينية ووقف التعامل الأمني مع المواسم الدينية، وعلى رأسها عاشوراء بما يحفظ حق المواطنين في التعبير الديني السلمي.
- ضمان حق التظاهر والتجمع السلمي دون قيود انتقائية أو تدخلات، ووقف سياسة إدارة الاحتجاج عبر المنع والترخيص المشروط.
- دعوة مقرر الأمم المتحدة الخاص بتعزيز وحماية الحق في حرية الرأي والتعبير إلى جدولة زيارة عاجلة إلى البحرين، وتقديم تقرير علني حول حالة الحريات الإعلامية والرقمية.
- مطالبة الدول الصديقة للبحرين بإثارة ملف حرية التعبير وتوسيع الحريات الصحافية في البلاد. حث المنظمات الدولية المعنية بحرية الصحافة على تعزيز الرصد طويل الأمد وتشجيع صحافة المنفى والبدايل الرقمية لمواجهة الصمت المفروض داخليًا، وضمان وصول الأصوات المستقلة إلى الخارج.

خلاصة التوصيات:

إن استمرار إدارة المجتمع بالخوف يراكم الانسداد ويعمّق الفجوة بين الدولة والمجتمع. وحده احترام حرية التعبير وفتح المجال العام وحماية الصحافة المستقلة، كفيل بوضع البحرين على مسار سياسي وإعلامي أكثر توازنًا واستدامة.

البحرين 2025: إدارة المجتمع بالخوف



شكر خاص إلى
الصندوق الوطني للديمقراطية
الولايات المتحدة الأمريكية



جميع الحقوق محفوظة
e-mail: info@bahrainpa.org
Website: www.bahrainpa.org